

من حقه الخلاف في النقل المطلق فجعل الجواز في محل ما لم ينه عنه
قوله وقد ايضا اقتداء كما هو عند ورثنا مع العذر او طرا
 عليه كما في النهر لانه يستلزم بناء القوي على الضعيف اذ
 طهارة العذر وحال قيام المدا في ضرورة فلا تظهر كونها طهارة
 في حق غيره فتكون اضعف بلا شبهة كذا في الفوائد القرشنية
قوله ان انعذرها افاد في النهران السلس والحج الذي لا يرتق
 متحدها وكذا استطلاع البطن معا حدها اما اقتداء الاستحاضة والفاقة
 بنسائها فغير جائز **قوله** وقد اقتداء قاري بامر المراد بالقياد
 عدم الاعتقاد لما في الجوهر ولا يصير شاعرا حتى لو تمهقه لا يتقضى
 وضوئه او المراد بالاصم فهنا من لا يحسن قراءة شيء من القرآن
 اعلم بحسن قراءة آية منية لا يكون احيا كذا في المعده وفي المغرب
 منسوب الى امته العرب فلوها من صنعة الكتابة والقراءة ثم استعير
 لكل من لا يعرف الكتابة ولا القراءة كذا في النهر **قوله** وقد اقتداء معتزلي
 معتدل لقوله حال المفترض ومنه اقتداء الناذر بالناذر لان صلاة الاما
 نقل بالنسبة الى المقتدي الا اذا نذر عيبه ما نذر من الاخر اما اقتداء
 الناذر من الجاني بالمخالف وبالناذر فيجب وجوبه ومصليا ركني الطواف
 كذا في النادرين ولو شرب في نافذة فاستداهما صح اقتداء احداهما بالآخر
 لانه اقتداءها منفرد بين كذا في النهر **قوله** وكذا اقتداء معتزلي
 بمفترض اخرضا به لفقد شرطه وهو اتحاد الصلوات وهو ظاهر الكتاب
 انه يصير شارعا في النقل ثم تقصد وصحة في السراج وفي اخيرة وهو
 الاصح وقيل لا وصحة في المحيط وفي الفتاوى وهو الاصح وقيل الاول

قوله

طلب
 اسم قول المصنف في النهر
 المصلحة فان السعي في العلم
 الا ان في ما بين يديه من العلم
 من كذا في النهر في قوله
 مقتضى وقفة دون الصلاة
 مؤتمنه من الشرع وهو في
 منتهى وهو موضع الكعبة
 ادركها ما ادا بالادارة
 عليه في قوله نطق الكعبة
 في الطواف وهو في قوله
 كذا في النهر في قوله
 المصلحة فان السعي في العلم
 في قوله نطق الكعبة
 في قوله نطق الكعبة
 في قوله نطق الكعبة

Copyrighted material